

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



تأثير سعر الصرف على بعض العمليات التجارية
الاستيراد والتصدير

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع بودواو 2020-2021)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر
تخصص : مالية وتجارة دولية

تحت اشراف الاستاذ :

شين لزهري

من اعداد الطالبتين:

- بونحلة سكيينة
- بوزوية زهيرة

دفعه 2022

السنة الدراسية 2022/2021



شكر و عرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

الحمد لله الذي انازل لنا رب العلم والمعرفة

ووفقنا الى انجاز هذا العمل

ونتوجه بجزيل الشكر الى كل من ساعدنا من

قريب او بعيد ونخص بالذكر الاستاذ المشرف

شين لزهري

سكينة

بونحلة

الى من تحبني اكثر من حبي لنفسي ...الى التي ضحت من اجلنا
...الى التي كانت لنا الأب والأم

♥جنتي امي♥

الى من سرقت الموت مني الى اعز شخص ...ابنتك لازالت تسير
على الدرب ولن تتوقف سأكون فخرك ما حييت سأرفع اسمك حتى
في غيابكفأنت لاتزال حيا داخلي

♥ايماني ونبضي ابي♥

الى صديقاتي يامن كنتن اخوات والأصدقاء الذين كانوا اخوة لم
تتجبهن امي ♥

الى كل الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي ♥والى رفيقة
بحثي ومشرفي ♥

الى جمعية بصمة خير صغار وكبار يا منبع القلوب النقية ♥

الى كل شخص إنقذت خطواتنا في طريق الحياة وابتسم لي ♥

ها انا انهي مشواري الدراسي - ماجستير - في جامعة امحمد بوقرة
واختم هذه المحطة بتقديم هذه المذكرة التي أتمنى ان تكون في
المستوى وتحوز على رضاكم

اهداء الطالبة زهيرة

للوالدين الكريمين حفظهما الله
لكل من يتمنى لي الخير
لكل ذي أثر جميل في حياتي
الى رفيقة دربي وبحثي
أهدي ثمرة جهدي

الفهرس

فهرس المحتويات

	الفهرس
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الاشكال
	فهرس الجداول
	فهرس الملاحق
V-I	مقدمة
40-1	الفصل الاول :عموميات حول سعر الصرف
2	تمهيد
11-3	المبحث الاول : ماهية سعر الصرف
4-3	المطلب الاول: تعريف سعر الصرف
9-4	المطلب الثاني: اشكال سعر الصرف
11-9	المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف
39-11	المبحث الثاني :مفاهيم حول سعر الصرف
20-11	المطلب الاول: النظريات المفسرة لأسعار الصرف
33-20	المطلب الثاني: نظم سعر الصرف
39-33	المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في سعر الصرف و مخاطر تقلباته
40	خلاصة الفصل
65-41	الفصل الثاني: تأثير سعر الصرف على بعض العمليات التجارية
42	تمهيد
54-43	المبحث الاول :تأثير سعر الصرف على التصدير
48-43	المطلب الاول :مفهوم التصدير و اهميته
50-48	المطلب الثاني :طرق التصدير
54-51	المطلب الثالث :سعر الصرف و التصدير
64-55	المبحث الثاني: تأثير سعر الصرف على الاستيراد
56-55	المطلب الاول :مفهوم الاستيراد و انواعه
61-57	المطلب الثاني: اجراءات عمليات التصدير و اهميته

64-61	المطلب الثالث :علاقة سعر الصرف و الاستيراد
65	خلاصة الفصل
82-66	الفصل الثالث :دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد و التصدير مقدم من طرف الفلاحة و التنمية الريفية فرع بودواو
67	تمهيد
74-68	المبحث الاول :عرض عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
70-68	المطلب الاول :لمحة عامة عن البنك
73-70	المطلب الثاني :تقديم فرع بودواو وهيكله التنظيمي
74-73	المطلب الثالث: مهام و اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
82-75	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتأثير سعر الصرف على صادرات و الواردات لمؤسسة البدر فرع بودواو
79-75	المطلب الاول :عمليات التصدير
82-79	المطلب الثاني :عمليات الاستيراد
83	خلاصة الفصل
86-84	خاتمة
94-87	قائمة المراجع

قائمة الاشكال و الجداول

26	تحديد سعر صرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	الشكل (1)
31	منحني الطلب على العملة و عرضها في السوق الحرة	الشكل (2)
32	الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الاجنبية	الشكل (3)
35	اثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	الشكل (4)
36	اثر تغير سعر الفائدة على اسعار الصرف	الشكل (5)
49	التصدير المباشر	الشكل (6)
50	التصدير غير المباشر	الشكل (7)

53	الشكل (8)	معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات
62	الشكل (9)	معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات
78	الشكل (10)	تغير سعر الصرف أثناء عمليات التصدير
81	الشكل (11)	تغير سعر صرف الواردات خلال سنة 2020_2021
76	الجدول (1)	فاتورة العميل A
77	الجدول (2)	فاتورة العميل B

قائمة الملاحق

79	الملحق (1) : معطيات سنة 2020
80	الملحق (2) : معطيات سنة 2021

مقدمة

تعد التقلبات في اسعار صرف العملات ذات اهمية بالغة باعتبارها حلقة ربط بين الاقتصادات الدولية ومقياسا لحجم معاملتها بالإضافة الى ذلك له تأثير واضح على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة والغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا الميزان التجاري، ويعتبر سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الاداء الاقتصادي لأي دولة.

ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة او النامية لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاطم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيه.

ويعرف ميزان المدفوعات لأي دولة على انه عبارة عن سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية مع بقية دول العالم. ويعتبر الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة وهو احد مكونات ميزان المدفوعات .

تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري بحيث ان ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعتها المحلية الامر الذي يؤدي لارتفاع اسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الاجنبية ، كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات من السلع الاجنبية مقابل انخفاض اسعار الصادرات من السلع المحلية وهذا يؤدي الى اختلال شروط التبادل التجاري.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي :

الاشكالية الرئيسية :

_ كيف يؤثر سعر الصرف على العمليات التجارية (التصدير والاستيراد)

التساؤلات الفرعية :

_ ماهية سعر الصرف ؟

_ كيف يؤثر سعر الصرف على التصدير ؟

_ ما العلاقة بين سعر الصرف والاستيراد ؟

الفرضيات :

_ ان سعر الصرف يؤثر علي الميزان التجاري .

_ هناك علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف .

_ هناك علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف .

أسباب اختيار الموضوع :

_الالمام بموضوع سعر الصرف

_كون سعر الصرف ذو اهمية كبيرة على اقتصادية أي دولة

كونه موضوع شيق ويحتاج المزيد من البحث والتعمق فيه

أهمية الموضوع :

_ مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري .

_ اثر التغيرات والأزمات الحادثة خلال فترة الدراسة التي أثرت على النشاط الاقتصادي

بشكل عام وسعر الصرف و الميزان التجاري بشكل خاص في الجزائر .

اهداف البحث:

- _توضيح تأثير كل من سعر الصرف والميزان التجاري على بعضهما.
- _ التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف الجزائري.

المنهج المتبع و الادوات المستخدمة :

من اجل دراسة موضوع البحث ، وتحليل ابعادها وجوانبها ونتائجها ، تم استخدام مجموعة من الادوات التحليلية للإجابة علي تساؤل البحث واثبات صحة الفرضيات لذلك تم استخدام المنهج التطبيقي .

حدود الدراسة(الإطار الزمني و المكاني):

- _لقد حددت الدراسة في اطار مكاني وزمني حيث تم حصر الدراسة الجزائر من اجل توضيح اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.
- _اما من حيث الاطار الزمني فقد حصرت الدراسة المؤشرات الزمنية في الجزائر في الفترة الزمانية (2020_2021) .

صعوبات البحث :

- _ قلة المراجع والمصادر وصعوبة الوصول إلى المعلومات التي تلزمنا .
- _لعدم وجود بورصة على أرض الواقع في الجزائر
- _كان من الصعب الحصول على معطيات من البنك في الجانب التطبيقي وانعدام وجود عمليات تجارية تخص موضوعنا في فترات بعيدة وطويلة .

خطة العمل :

يتكون بحثنا من ثلاثة فصول كالتالي :

_الفصل الاول :

بعنوان " عموميات حول سعر الصرف " ويتكون من مبحثين :

-المبحث الاول يتحدث عن ماهية سعر الصرف (مفهومه ، أشكاله ، خصائصه).

-اما المبحث الثاني يتحدث عن مفاهيم حول سعر الصرف (نظريات سعر الصرف ، نظم سعر الصرف ، العوامل المؤثرة فيه ومخاطر تقلباته).

_الفصل الثاني:

بعنوان " تأثير سعر الصرف على بعض العمليات التجارية " ويتكون من مبحثين :

- المبحث الاول يوضح اثر سعر الصرف على التصدير (مفهوم التصدير واهميته ، طرق واستراتيجيات التصدير ، سعر الصرف والتصدير)

-اما المبحث الثاني يوضح تأثير سعر الصرف على الاستيراد (مفهوم الاستيراد وانواعه ، اهداف عملية الاستيراد وعناصره ، سعر الصرف و الاستيراد).

_الفصل الثالث :

بعنوان " دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير مقدمة من طرف بنك الفاتحة والتنمية الريفية " ويتكون من مبحثين:

-المبحث الاول نرد فيه عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (لمحة عامة ، تقديم الفرع ، المهام و الاهداف).

-المبحث الثاني دراسة تطبيقية أشعر الصرف على الصادرات والواردات بالمؤسسة (عمليات تصدير ، عمليات استيراد).

الفصل الاول

عموميات حول سعر الصرف

تمهيد :

تتم المعاملات التجارية داخل البلد الواحد من خلال النقود أو العملة المحلية لهذه الدولة ، فهي الإدارة الرئيسية لتنفيذ كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية .

أما على صعيد العلاقات التجارية مع باقي الدول الاخرى ، فإن الأمر مختلف تماما فيجب أن يكون هناك أداة للقياس بين البلدان التي تتم بينها المبادلات التجارية ، وتتمثل هذه الأداة في أسعار الصرف ، حيث يتم من خلاله تسوية كافة المعاملات المالية والاقتصادية .

ويعتبر سعر الصرف عنصرا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويلعب دورا هاما على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج ،التصدير ،الاستيراد والاستثمار وغيرها ، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.. الخ.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية سعر الصرف من مفهوم واشكال وانواع وخصائص ، إلى مفاهيم حول سعر الصرف كنظريات سعر الصرف ، نظم سعر الصرف ، العوامل المؤثرة فيه وأخيرا مخاطر تقلباته .

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

ببروز التجارة الدولية ومختلف عمليات التبادل التجاري (استيراد والتصدير) بين دول العالم، ظهر ما يسمى بنسبة التبادل بين العملات، أي أن كل عملة قابلة للتبادل بوحدة نقدية أجنبية وذلك من أجل تقييم السلع والخدمات.

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها :

- يعرف على أنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة من النقد الأجنبي"¹
- يعرف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرا بوحدة من العملة الأجنبية، فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات لعملية أخرى في سوق الصرف الأجنبي.²

- سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³

- يعرف سعر الصرف على أنه "السعر الذي يجري على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب ويتم هذا التبادل إما لحظيًا أو لأجل وبالسعر الواقعي في أي وقت، يحدده طلب وعرض العملة موضوع التبادل.

- سعر الصرف هو عبارة عن "المعدل الذي يجري على أساسه تبادل عملة معينة لعملية أخرى والتي في الغالب تكون جميعها مربوطة بسعر قياس ي موحد اصطلاح فيه على

¹ سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات ، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 4 ، 2011 ، ص15.

² إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008، ص3

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص244.

الدولار الأمريكي للقيام بهذا الدور.¹

ويمكن القول أنه هو عدد الوحدات المحلية التي يتم من خلالها التعاملات التجارية (البيع والشراء) مقابل دفع وحدة واحدة من العملة الأجنبية والعكس صحيح.

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالاً تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف:

أولاً: سعر الصرف الاسمي

و يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على انه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.²

إذا هو عبارة عن سعر الصرف بين عملتين دون الأخذ بعين الاعتبار عن مدى القدرة الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العمليتين بين البلدين حيث أن هذا الأخير يتحدد يومياً في أسواق الصرف متعرضاً لذلك إما لتحسن أو تدهور في قيمته ويستجيب لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ، معدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم المعاملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة ، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

¹ أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر الصرف الدولار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع (351نادي عبد السلام، برج الصديق، ميامي، الإسكندرية)، 2018، ص ص 45، 44.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 103.

كما أن سعر الصرف هذا معرض لتذبذبات شديدة تبعا لظروف العرض والطلب وبالتالي يمكن أن يأخذ منحني اتجاهي مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل .

كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم بذاته إلى نوعين :

1- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية ويستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.

2- سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد. يمكن وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد وفي الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية ن أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما عرف بسعر الصرف الحقيقي.

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي

بخضوع أسعار الفائدة ومستويات الأسعار لمجموعة من التغيرات في مختلف الدول بالإضافة إلى سلوك المتعاملين في سوق الصرف فان سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي .

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية *La compétitivité-prix* وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما انه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.¹ إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات و نمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.¹

وعلى سبيل المثال فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات.

بافتراض أن مستوى الأسعار العام لبلد هو P وفي البلد الأجنبي هو P* وسعر السعر الصرف الاسمي هو E، فإن سعر الصرف الحقيقي (e) هو كالتالي :²

$$e = \frac{EP^*}{P}$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ولو أخذنا كمجال للمقارنة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :

$$TCR = \frac{TCN/PDZ}{1\$/PUS} = \frac{TCN*PUS}{PDZ}$$

حيث :

TCR:سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

PUS: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

1\$/Pus: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCR/pdz: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

¹ غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1996 ، ص 130.

² Larbi DOHNI, Carol HAINAUT, Les taux de changes , éd. De boek , Bruxelles,2004, P16.

و عليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر.

و بهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على انه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القدرة على المنافسة و العكس صحيح. حيث نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

ثالثا : سعر الصرف الفعلي

يعبر هذا النوع من سعر الصرف عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.¹

فسعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة وعليه فمن اجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف لاتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا وبهذا فلا بد من التمييز بين سعر صرف الفعلي للصادرات وسعر الفعلي للواردات.²

1-سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX): هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

2-سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000، ص 75.

² محمود حميدات ، نرجع سابق ، ص 76.

والرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM)، إلى التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد ومن الممكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات، فإن كان هذا المؤشر أقل من الواحد فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات .

ويعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EERX < EERM$$

يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى حيث أن تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.¹

رابعاً: سعر الصرف التوازني

حيث تقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي .²

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني، بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف .

¹ Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008, p19

² بلقاسم العباس , سياسات أسعار الصرف , سلسلة دورية , المعهد العربي للتخطيط , العدد 2003 , ص23.

ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية هي:¹

- معدل نمو الدخل القومي .
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي .
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- اتجاه الطلب على النقود.

إن المتغيرات الآنفة الذكر ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني .

المطلب الثالث : خصائص سعر الصرف

هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف نذكرها فيما يلي :

أولا : التحكيم أو الموازنة

إنّ سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية. وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة. إنّ هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكم (Opérations D'arbitrage) ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثمّ المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفضا و إعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا.

إذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم، ولن يكون هناك أيّ بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر. ولكي لعملية التحكيم معنى، يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.²

¹ حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

² الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر الطبعة الثالثة 2003 ص 100-101.

1- عمليات التحكيم :

لعمليات التحكيم ثلاثة أنواع نذكرها في: ¹

أ-عمليات التحكيم المباشر: وهي تلك العمليات التي تتجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في المركزين ماليين مختلفين.

ب-عمليات التحكيم غير المباشر: وهذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات، حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العمليتين الأخريين، ولكن مسعرة بدلالة العملة الثالثة. ²

ج-عمليات التحكيم على معادلات الفائدة: وينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

ثانيا : المضاربة

يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين و بيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءا على التوقعات وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر الصرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين.

المضارب يكون مقبلا و باحثا عن مخاطر الصرف على أمل الحصول على الربح. ³

ثالثا : التغطية

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل و ذلك لتقادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، و هي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

¹ المرجع السابق ، ص102.

² S .A .Boukrami. la Finance internationale – OPU – Alger – 1980

³ عرفات تقي الحسيني " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن 2002 ص184.

أو بمعنى آخر هي تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناشئة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليها أحيانا بتغطية الوضع المفتوح (Open position) للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية.¹

المبحث الثاني : مفاهيم حول سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات و ذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة ، و هذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : النظريات المفسرة لأسعار الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها و فيمايلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

أولاً : نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف ،² و تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.³

¹ كامل بكري " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ص 333.

² مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 129.

³ شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2012، ص 167.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخالف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.¹

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

1- الصورة المطلقة للنظرية :

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

فرضا أن:

- رمز سعر الصرف هو £
- مؤشر الأسعار المحلية P
- مؤشر الأسعار الأجنبية P*

¹ شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 124.

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية :

$$\text{.....} \quad \boxed{\text{£} = p/p^*}$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي : "توحد أسعار السلع و الخدمات في مختلف

البلدان" و هذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي :

$$\text{.....} \quad \boxed{P = \text{£} . P^*} \quad (1.2)$$

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر بـ 100 DZ و تباع في أمريكا بـ 10 \$ ، وأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو 0.0137 \$/DZ ، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى دولار باستخدام سعر الصرف المذكور

اعلاه ، أي : **10 DZ * 0.0137 = 1.37 \$**

2- الصورة النسبية للنظرية :

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.¹

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فانخفاض القوة الشرائية

¹ مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات و تشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية و الى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، و بالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، و الذي ينتج عنه رفع سعر العملة.¹

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية تعادل القوة الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطايرا من مستوى أسعار السلع والخدمات.²

و نستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، و بالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار .

بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

¹ أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، ط02 ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص116.

² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو اقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص14.

- يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني و لا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات ال يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية .
- قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية.¹
- إن القدرة التنافسية العالمية ال تتوقف على عنصر السعر لوحده ، و انما تتدخل فيها عناصر أخرى منها جودة السلع ، وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم.
- أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف .
- وضع الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات و الواردات.
- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة و العكس في حالة العجز.²
- تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات الانتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكنها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج و في هذه الحالة لا تكون حقيقية.
- تفترض النظرية وجود عالقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث أن الأسعار هي المسبب و سعر الصرف يمثل النتيجة، أي أن مستوى الأسعار هو

¹ جبوري محمد ، نرجع سابق ، ص 117.

² مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.132.

الذي يحدد سعر الصرف في حين تظهر العالقة العكسية أحيانا، حيث أن تدهور سعر الصرف يكون سببا في تدهور الأسعار الداخلية كما يمكن أن يتغير سعر الصرف أيضا دون أي عالقة بمستوى الأسعار، كأن تفرض الدولة تعريفه جمركية من أجل رفع قيمة العملة في الخارج دون أن يصاحبه رفع في الأسعار الداخلية.

- ان هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية و ليس ميزان المدفوعات ككل.¹

ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية ال تزال مرجع للكثير الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة ، كما أوضحت النظرية العالقة بين الاسعار في مختلف الدول و أسعار الصرف ما بين عمالتها في ظل نظام حرية الصرف.

ثانيا : نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهم أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.²

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العالقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العالقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

¹ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص189.

² نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى و دول مجلس التعاون الخليجي مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 07، المجلد العشرون، ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، يوتيوب 2004، ص7.

فالقاعدة العامة تقول : "تتخفص قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح"¹

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تتخفص قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم أموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل و الآجل. وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم و نرمز لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثال، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$.

حيث: id معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عمالات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا) ، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعد فائدة ie و إعادة بيعها أجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M(1+id) = \frac{M}{CC} \cdot (1+ie) \cdot CT \quad \dots\dots\dots(1.3)$$

حيث:

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص52.

CC: سعر الصرف الفوري .

CT: سعر الصرف الآجل.

Ie: معدل الفائدة الإسمي في البلد الأجنبي.

Id: معدل الفائدة الإسمي في البلد المحلي.

المعادلة (1.3) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = (1+id) / (1+ie) \quad \dots\dots\dots(1.4)$$

ويطرح 1 من طرفي المعادلة اعلاه نحصل على :

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \quad \dots\dots\dots(1.5)$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = (id + ie) / (1+ie) \quad \dots\dots\dots(1.6)$$

وإذا كانت ie صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة :

$$\frac{CT-CC}{CC} = id - ie \quad \dots\dots\dots(1.7)$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي ال تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير و إنما أثرها يكون على المدى الطويل.

ثالثا : نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية¹.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري ألمانيا و هو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.²

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الاخرى، و العكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات ألن الدولة تتدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013، ص116.

² علي قدي مرجع سبق ذكره ، ص 123 ص124.

رابعا : نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujène Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.¹

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات الثبات ذلك، و من بين هذه الاختبارات: اختبار Giddy و Dufey على التوالي في : (1976/1975) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني و مكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.²

خلاصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ و تكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تفيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض و الطلب على العملة المحلية.

¹ Jean Marc Siroen ,Finances Internationales ,Armand colin éditeur,Paris,1993,p107.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق، ص 122، 123.

المطلب الثاني : نظم سعر الصرف

هناك ثلاث أنظمة لسعر الصرف كالتالي :

اولا : نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العالقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية ، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس ، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال معين في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار.¹

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية ال تؤدي إلى زيادة سعر الصرف ، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.

في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: (سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بروتين وودز).

1-سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب و العكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني ، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2010،ص71.

الشرط الأول: أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحد في كل دولة.

أما الشرط الثاني : أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.

و لاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جداً، و هو حدي دخول و خروج الذهب من الدولة وفقاً لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية (أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب "قواعد الذهب"

فمثلاً قبل عام 1914 كان $1 \text{ FRF} = 0.32256 \text{ غ ذهب}$ و $1 \$ = 1.67 \text{ غ ذهب}$

سعر صرف الدولار هو $5.18 = \frac{1.67}{0.322562}$ أي ان $5.18 \$ = 1 \text{ FRF}$

أي أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير و استيراد الذهب.¹

2-سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز:

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي و كان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.²

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة 1% لأعلى و 1% جهة الانخفاض)، و يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع ابلاغ الصندوق

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص49.

² مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص283.

بذلك التعديل هو ما يطلق عليه بالثبتي القابل للتعديل، و الذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي.¹

غير أن الثبتي بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد ، إلا إذا قامت بثنيت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها، و للخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، و إما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة Special Drawing Right (SDR) وحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار و الين و اليورو و الجنيه الإسترليني ، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل له SDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة ل SDR .²

و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها و فيمايلي سنذكر مزايا و عيوب هذا النظام.

أ- المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار.³
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار ، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية ، كما يؤدي

¹ مروان عطون ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص81.

² هوشيار معروف، ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ص293.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص70.

إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.¹

و ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

ب- عيوب نظام سعر الصرف الثابت: من عيوب هذا النظام ما يلي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عمالت السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية.

¹ محمد راتول، تحولات الدينار واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف ، الجزائر، 2004 ص14_15.

- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.¹

هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية و السياسية المسطرة، وهذا ما أوضحه الاقتصادي Mundell من خلال الثلاثية المستحيلة، و وفقا لهذه الأخيرة ال تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثالث نتائج ممكنة ، و الذي يوضح من خلاله أن السياسة الاقتصادية الكلية ال يمكن للدول تحقيقها إلى من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث و المتمثلة في:²

- حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- استقلالية السياسة النقدية.
- نظام سعر صرف ثابت.

حيث إذا اختارت الدولة سعر صرف ثابت و سياسة نقدية مستقلة لتحقيق أهدافها، البد من تقييد حركة رؤوس الأموال حتى ال تتأثر أسعار الفائدة المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية، أما إذا اختارت حرية انتقال رؤوس الأموال و استقلال السياسة النقدية فلا بد من التخلي عن سعر الصرف الثابت لعدم قدرة السلطات النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

وما يمكن استخلاصه هو أنه في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت، تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.

¹ بري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث الانظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص30.

² علي توفيق الصادق و آخرون، نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر ، 2003 ، ص27.

ثانيا : نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار ، المرونة المقيدة)

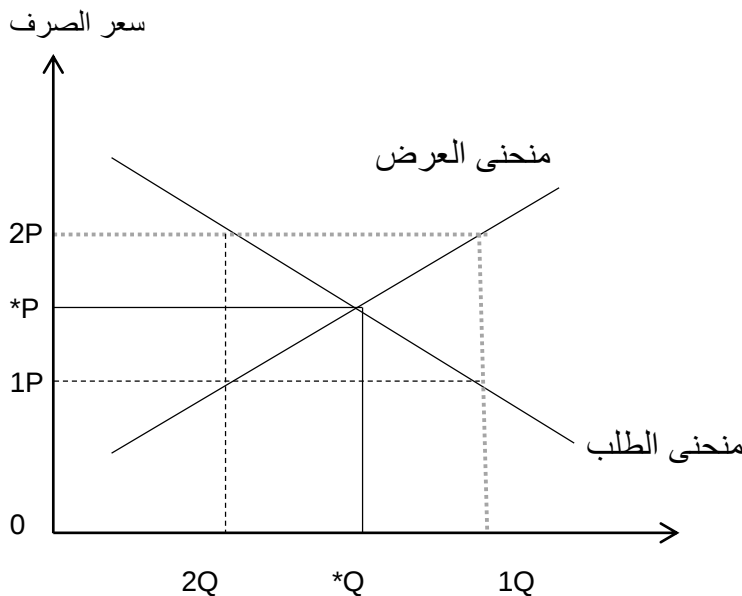
يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى ال يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى ال تؤدي الى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج البد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد .

و الشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة :

الشكل رقم (1) : تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر 2006، ص243.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند السعر op_1 (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة هي OQ_1 ، و الكمية المعروضة هي OQ_2 ، فعند السعر p_1 السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب الأولويات و الاحتياجات بما يتلاءم و الكمية المعروضة، ونظرا لكون الاحتياجات كثيرة و ال يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، ومن هنا يتشكل سعر ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي و السعر التوازني أيضا ، إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني و السعر المنشأ في السوق الموازية p_2 ، تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول به.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:¹

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي.
- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عمالت أجنبية و اخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدال من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية .
- عالج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر 2006 ، ص241.

² شقيري نوري موسى و آخرون، سبق ذكره ، ص166-167.

- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
 - الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
 - توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
 - تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عمالت قابلة للتحويل.
- لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات و عراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفتورة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال و الحصول على عمالت أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.
- ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها حيث ال يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده الا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لابد أن يأخذ إذن استيراد الا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيراد من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سهواء مهن ناحيه تركيبها السلعي، أو مهن ناحيه الدول التي تستورد منها، حيث نجهد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في مدفوعات، أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.

ثالثا : سعر الصرف المرن (المعموم) :

تبنّت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدال من نظام الصرف الثابت و نظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العالقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام ال تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسيات المناسبة من خلال الحد من الواردات واحداث تغييرات مهمة في أسعار، وكذلك من خلال احداث تغييرات في مستويات الدخل والفائدة ، او وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال هذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية.¹

1-التعويم النظيف (الحر) :

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث يبقى سعر الصرف خاضعا لقواعد السوق، و خوفا من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع و الشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، و تعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة.²

2-التعويم غير النظيف (المدار) :

¹ شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص165.

² محمد راتول، تحولات الدينار واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 71-74 ديسمبر 2004، ص140-141.

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة وذلك من خلال ¹:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.
- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.²

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب على البنوك المركزية مراعاتها حين التدخل لإدارة سعر الصرف من أهمها ³:

- أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.
- أن لا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول أخرى.

أما الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في:

- التأثير على حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز

الجمركية، فزيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما

يؤدي إلى رفع قيمتها تجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على

¹ ماهر كنج شكري ومروان عطون، المالية الدولية "العمالت الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004 ، ص215.

² آية يحي سمير، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع مجلة الباحث، العدد09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011 ، ص62.

³ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3 2010_2011 ، ص13.

حساب الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى

انخفاض العملة المحلية .

- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية

- استعمال سعر الفائدة، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع قيمة عملتها فما عليها إلا

القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين، أما في الحالة العكسية فستقوم برفعه.

و ما يمكن أن استنتاجه هو أن نظام الصرف المرن يوفر الحماية من الصدمات

الحقيقية كالتغير في الطلب على الصادرات، أو في معدلات التبادل التجاري، كما أن فعالية

الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في

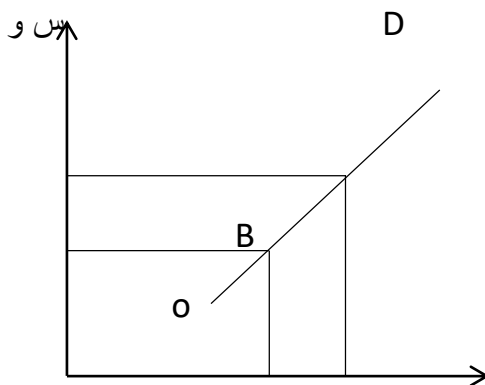
هذه الدول، الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة.

و الشكل رقم(2) يوضح حالة السوق الحرة بالإضافة إلى تدخل الدولة من أجل توجيه

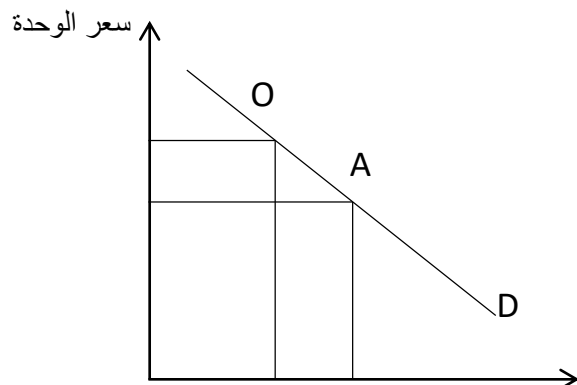
سياستها الاقتصادية، حيث يتحدد سعر الصرف في السوق الحرة للعملة الأجنبية عند تقاطع

منحني العرض والطلب لهذه العملة.

الشكل رقم(2): منحني الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة



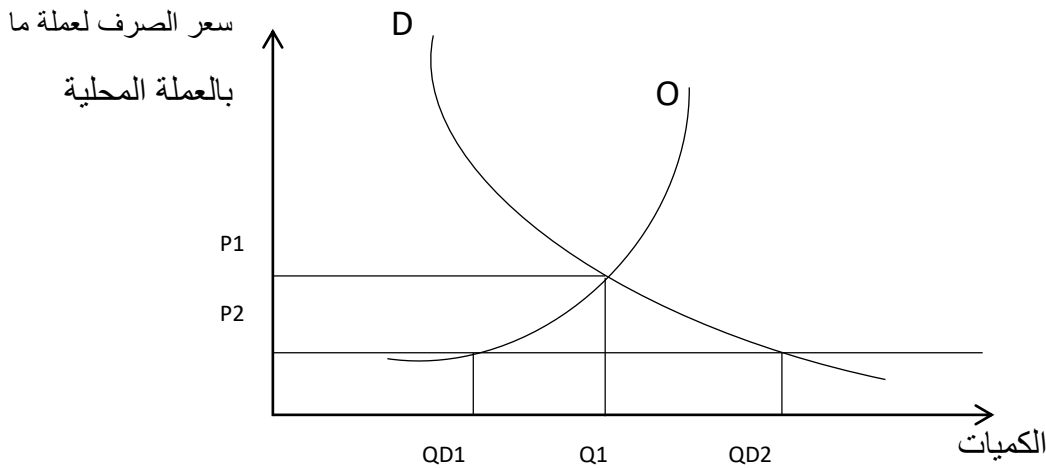
الكمية المعروضة من النقد الاجنبي



الكمية المطلوبة من النقد الاجنبي

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970_2007 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 2010_2011 ، ص9.

الشكل رقم (3): لكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الأجنبية



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970_2007 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 2010_2011 ، ص9.

لما يتقاطع منحنى الطلب والعرض على الصرف الأجنبي يتحدد سعر الصرف الحر و يطلق على هذا السعر اسم سعر الصرف التوازني ويرمز له ب ($P1$) ، فإذا لم يكن هناك ميل لهذا السعر في ظل ظروف معينة نحو الارتفاع أو الانخفاض ونظرا إلى كون العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من مختلف بنود ميزان المدفوعات الدائنة و المدينة، فإن توازن سعر الصرف يعني ضمنا شكال من أشكال التوازن (الحسابي) في ميزان المدفوعات فسعر الصرف التوازني يمثل السعر الذي يسود عندما يتحقق التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا في الأجل الطويل.

فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها نحو الخارج تفوق مداخيلها من الخارج تقلصت قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، في هذه الحالة تضطر الدولة إلى التدخل لإجبار المصدرين والمتعاملين بالعملة الصعبة على بيع ما لديهم من عمالت أجنبية لها أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون عادة بفرض سعر إداري نرمر له بالرمز P2 يكون أقل من السعر التوازني P1 ، و يلاحظ انه عند السعر الإداري يكون الطلب على الصرف الأجنبي QD2 أكبر من عرضه QD1 .

ومن بين الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف المرن نذكر:

- عدم وجود احتياطات كافية: كون قلة أو عدم توفر الاحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام بالإضافة إلى وجود المضاربة .
- عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي: يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهذا ما تفتقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات تضخم عالية و حالة عدم الاستقرار ، مما دفع الدول اعتماد نظام الصرف المرن لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.
- الاعتبارات السياسية: حيث عند تبني نظام سعر الصرف الثابت و في حالة ما إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها تكون الدولة محل مساءلة الشعب ، لكن في أسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائيا.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع و

انخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها و ضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

1 - التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، و في هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن البد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، و غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

و ما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.¹

2- تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

فمثال عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام لأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم

¹ عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)،(دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن، 2011 ، ص69.

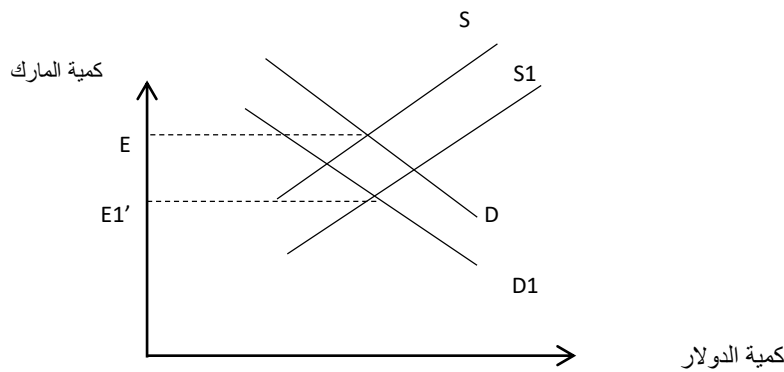
على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

خالصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الاجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الاجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى " D1 " ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى " S1 " وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى " E' "، كما هو موضح في الشكل (4) الموالي:

الشكل رقم 4 : اثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص22.

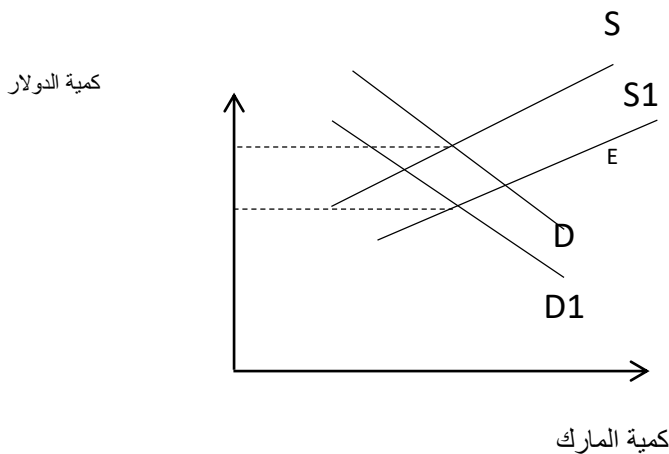
و من أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم البد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

3- التغير في معدلات الفائدة المحلية

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.¹

ويمكن توضيح ذلك بالمثل التالي:

الشكل رقم (5): اثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص160.

المصدر: بسام الحجاز, العلاقات الاقتصادية الدولية, المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع, لبنان 2003, ص23

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا مهن خلال الشكل رقم (5) أن " D1 " الطلب على المارك فهي الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى " D " بينما العرض على المارك فهي ألمانيا ينتقل إلى " S ", فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بهين ارتفاع معدلات الفائدة و تدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة و توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

4- التدخلات الحكومية

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما ال يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث ال يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي

تسمح للدولة في التحكم في كمية¹، و بالتالي تعمل على استقرار العملة النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

ثانيا : انواع مخاطر تقلبات سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين و لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتقادي أو تقليل أثارها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، و الحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية و الذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، و سنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

1- المخاطر المالية

و هي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات ، و تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان المستقبلية .² وهي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.³

2- مخاطر التمويل

و هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 2011_2013 ، ص7.

² مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص145.

³ عدنان تايه النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص284.

3- مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته فهي الوقت المتفق كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالة الافلاس، أو كإزمة السيولة عليه ، التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.¹

قد تتغير قوانين مراقبه العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي الى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.²

4-مخاطر الأسعار

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:³

1- النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء و بيع العملة في عمليات المقايضة، و تحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة

2-النوع الثاني: و هي اسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ به

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص215.

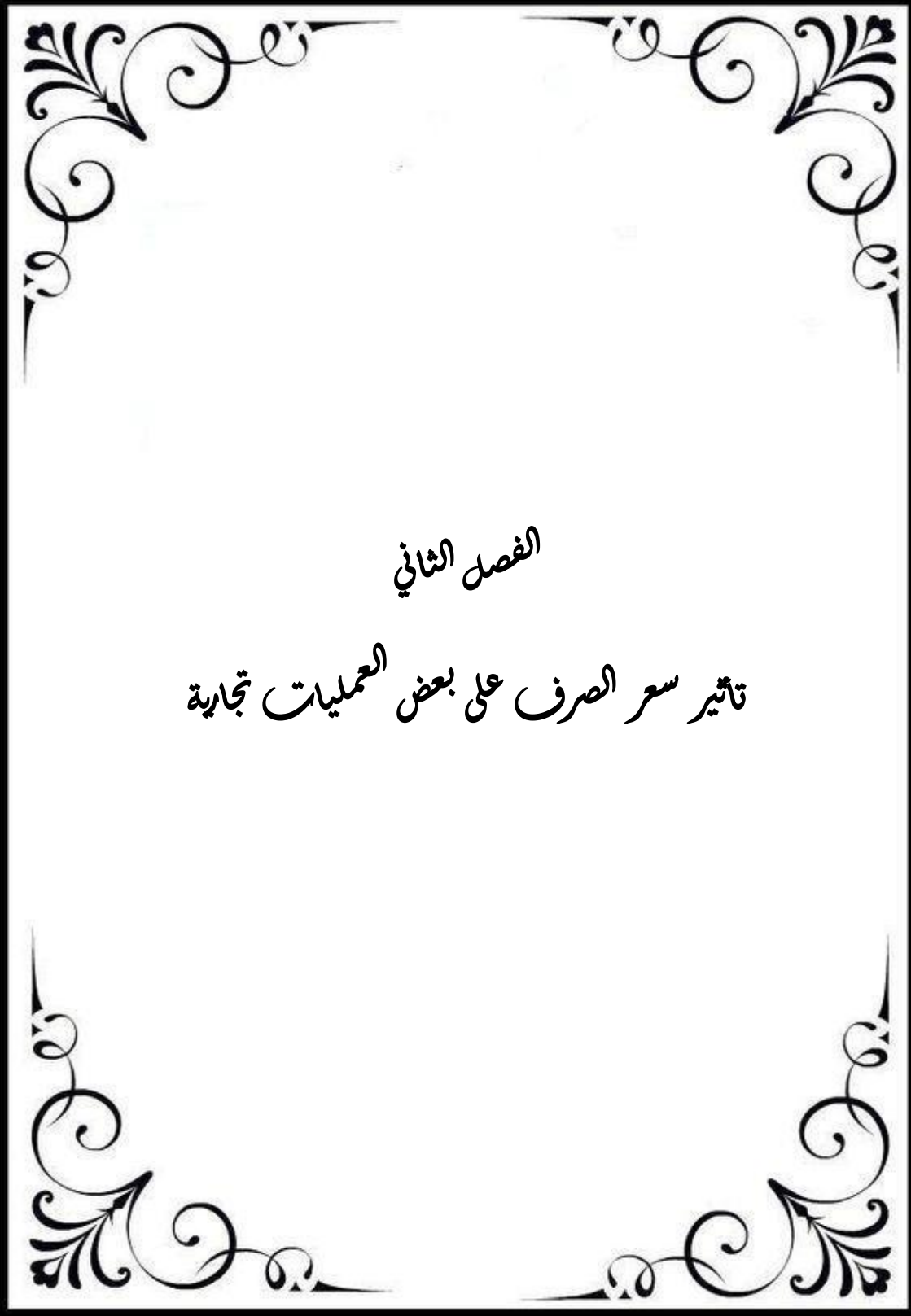
² إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزانا، دون بلد نشر ، 2001 ، ص231_232.

³ بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009_2010، ص334.

خلاصة الفصل الاول :

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله و المتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزداد حجم كل من الصادرات والواردات ، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.



الفصل الثاني

تأثير سعر الصرف على بعض العمليات التجارية

مقدمة الفصل الثاني

تأكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج نتيجة ارتفاع نسبة تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية، أ و أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات، فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها، والتنوع في مصدر الدخل، و تطوير الاقتصاد الوطني، ا وللحاق به بمستوى الاقتصاديات الناشئة على ضوء التجارب الناجحة التي تبنت تشجيع الصادرات من اجل دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع، مما يتحقق في ظل سياسة إحلال ال واردات أو السياسات الأخرى.

المبحث الاول : تأثير سعر الصرف على التصدير

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء و الأفكار، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، لأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول أجنبية¹ تزيد من موارد النقل الأجنبي المهمة لعملية التنمية، وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، و بالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي² ولإلمام أكثر بموضوع الصادرات، اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته، طرق واستراتيجيات التصدير وصولا إلى العلاقة بين سعر الصرف والتصدير

المطلب الاول: مفهوم التصدير وأهميته

اولا : مفهوم التصدير

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر بعضها منها وصولا إلى استخلاص مفهوم شامل. يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير: "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"³ ويعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه:

¹.. Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book centre , 1995, P139.

² إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات - - نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008-2009 ، ص88.

³عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، . 1980 ، ص141

"بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها"¹

أما حسب الموسوعة الاقتصادية، فمفهوم التصدير هو:

"تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني و التي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلّة"

وفي ذات السياق، يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية:

على مستوى المؤسسة:

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية."

على المستوى الوطني:

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية".

على المستوى الدولي:

"التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما."

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصر على بيع السلع و المنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية و خدمات إلى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، و إنما يمتد و يتناول تصدير رؤوس الأموال.

¹مصطفى محمود فؤاد، ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993 ص 235.

هذا التصدير يتمثل في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات و تعزيز مراكزها الاقتصادية، و السياسية في الأسواق و توسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، و يتم بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج، ليتعدى ذلك إلى التصدير العمالة و ما يحملونه من ثروات فكرية و مادية.

ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك الذي قدمه الدكتور فريد النجار، إذ جاء فيه أن " :التصدير يعني قدرة الدولة و مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول و أسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو و انتشار و فرص عمل، و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيات جديدة وغيرها ¹ "

ثانيا- أهمية التصدير

تشير أدبيات الداعين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي، إلى أن الصادرات و سياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب و تشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن استراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نمو أعلى للدخل.²

كما يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء و المواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجار، بل

¹ فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002 . ، ص15

² علي توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19 و 20 ديسمبر 2009 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47 ، جانفي 2010 ، بيروت لبنان، ص21-22

اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد الأولية إلى البلد، و هكذا تزدهر الصناعة و تقل البطالة، وفي هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية¹.

ومن بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات مختلف الدول؛ حاول الاقتصادي الكندي هارولد انس (INNIS) مفكرا ماليا من خلال نظريه " السلعة الرئيسية " للنمو، بتعاظم صادرات القمح الكندي بين عام 1911/1901 و التقدم التقني و التصنيع اللذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت بأن " : الصادرات العارمة كانت العامل العرضي و لو أن السلعة الرئيسية نفسها - القمح - لم تتطلب إلا القليل من التصنيع قبل التصدير، و التوسع السريع في طلب القمح سبب تدفقا للأيدي العاملة، كما أدى إلى تدفق رأس المال و زيادة في تكوينه، و توسعا في المحصول وزيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية.... والإبداعات المستحدثة وما شابهها... وزيادة الادخار المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة في دخل الفرد الواحد² وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

1-خلق فرص عمل جديدة :

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، ولنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة . إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ، وقد استطاعت دول مثل : كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى

¹ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997 ، ص57

² افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1988 ، ص224

وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة¹.

2-إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف².

3-جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي:

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

4- تحقيق معدلات نمو مطردة :

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملة الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر

¹ رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009 ، ص 1

² موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، استراتيجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع:

<http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf>

العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجّهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات، تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني : طرق التصدير:

يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى، كالاستثمار الأجنبي المباشر و التحالفات الاستراتيجية... الخ. وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا إيجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تباع للخارج دون تخطيط مسبق، أو إنما تنتظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، أما النشاط الإيجابي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج. ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر **Direct Export** ، والتصدير غير المباشر **Indirect Export**.

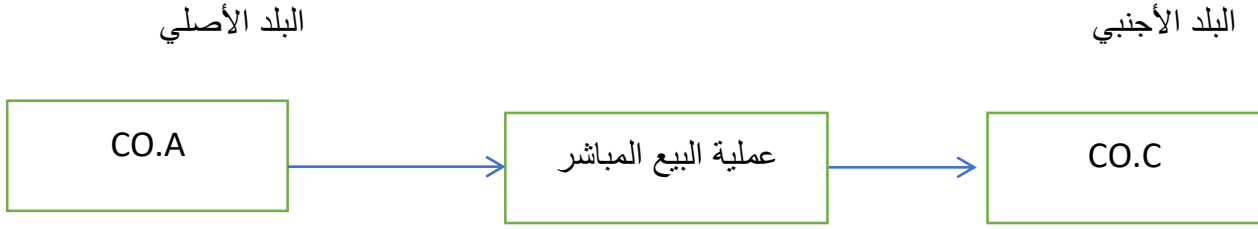
أولا - التصدير المباشر : Direct Export

"يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة و المصدرة في نفس الوقت، (الطرف البائع) والمؤسسة المستفيدة (الطرف المشتري) خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدرة"¹

دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وهذه العملية تتضح في الشكل التالي:

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن . 0022، ص38.

شكل رقم (6) : التصدير المباشر



المصدر: سعد غالب ياسين، نفس المرجع، ص 38

كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة بالأسواق الدولية، ويتم بإحدى السبل التالية¹ :

- ✓ إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.
- ✓ إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية.
- ✓ إرسال مندوبي بيع للخارج: حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

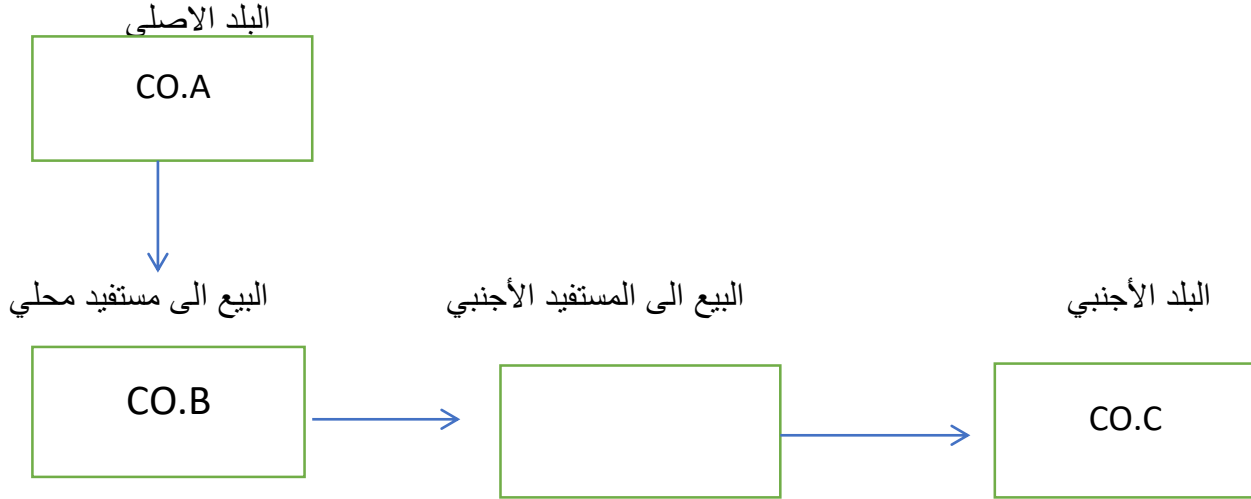
2- التصدير غير المباشر: Indirect Export

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك "النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى

¹ محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006، ص 78

عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل¹، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل الرقم (7) : التصدير غير المباشر



المصدر: سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل استثماراً وأقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجياً².

كما يتم أيضاً عن طريق وكلاء التوزيع وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء والتشغيل وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية³ وقد يأخذ التصدير غير المباشر أشكالاً أكثر تعقيداً وتشابكاً عن الصور البسيطة التي تم عرضها في الشكل أعلاه.

¹ سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

² محمد جاسم، مرجع . سبق ذكره، ص 77

³ فريد النجار، مرجع . سبق ذكره، ص 15

² سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 7.

المطلب الثالث: سعر الصرف و التصدير

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخف من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضالا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل²

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفي قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها .

ففي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك لأسباب التالية:¹

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان 2010، ص 183.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها ¹:

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض .

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

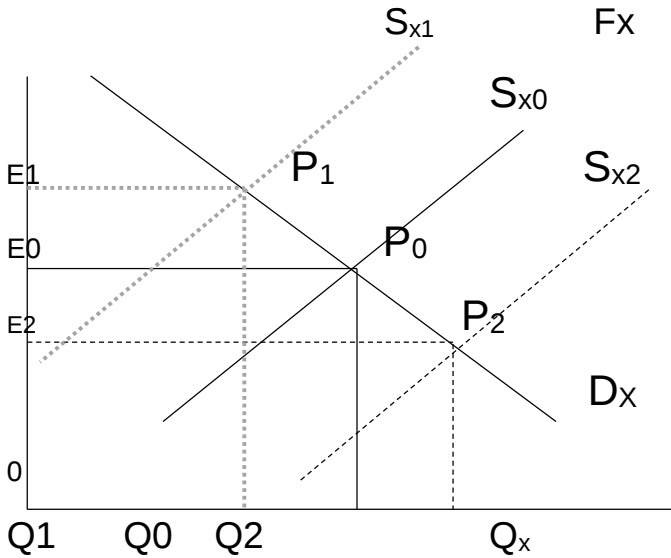
في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلاً من 900.000 دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمر سعرها 500.000 دج ستنخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو .

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

¹ محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 267

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (8) : معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 8 أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (لتكن الدولة A مثالا)

يتحدد بدالة لب ثابتة D_x ال تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات S_x تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_x : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

FX : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 و التي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{x1} ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 مما يؤدي الى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A) ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح x_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، مما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0, E_1, E_2 كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

$$(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوماً بالعملة الأجنبية)^1.$$

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات) الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف²) ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من سعر الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد ، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن .

المبحث الثاني: تأثير سعر الصرف على الاستيراد

تعد أعمال الاستيراد من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها التجارة الدولية على اعتبار أنها الاداة التي تنفذ عن طريقها سياسات التجارة الخارجية .

¹ نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 6.

² ching-chong lai, Wen-ya Chang , Do self-fulfilling Expectations of Currency Devaluation Improve the Balance of Payments . Journal of Economic studies , vol 19 Iss : 4 , 1992 p 320

المطلب الاول : مفهوم الاستيراد وانواعه

اولا : مفهوم الاستيراد

ان كل دولة تكون بحاجة الى سلع و خدمات لم يكن باستطاعتها توفيرها على المستوى المحلي، فتقوم بتوفيرها من الدول الاخرى التي تقوم بتوريديها في اطار ما يعرف بعملية الاستيراد.

ويمكن تعريف الاستيراد بصفة عامة على انه جلب السلع من خارج حدود الوطن الى داخل حدود البلد وادخالها الى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي. ورغم أهمية هذه العملية إلا أنها تعبر في بعض الأحيان عن ضعف الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تلبية حاجيات المؤسسات المحلية وكذلك رغبات الأفراد من السلع الاستهلاكية وغيرها .

يكون الاستيراد من المناطق والاسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والاسواق الدولية ومن المعارض الاخرى المرخص بإقامتها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج¹.

فالاستيراد هو كل بضاعة ترد الى الدولة سواء عن طريق البحر او البر او الجو وينظم بها بيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريفات الجمركية الموحدة والرسوم المقررة الا ما استثنى بموجب احكام نظام قانون الجمارك الموحد او بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس أوي اتفاقية دولية اخرى في اطار المجلس اعتبارا من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركية.²

¹ نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012) مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة بسكرة 2013-2014 ص 30.

² بالحبيب عبد الكامل ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011 ص 33.

ثانيا :انواع الاستيراد

هناك عدة انواع مختلفة من الاستيراد وهذا يرجع الى اختلاف الجهة المستوردة، وكذلك وجهة استخدام ما تم استيراده من الخارج(فيما يتم استعمال السلعة المستوردة).فنميز بذلك بين :

✓ **الاستيراد للإتجار:** و هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي و المعنوي المقيد بسجل المستوردين وفقا للحكام القانون.

✓ **الاستيراد للإنتاج السلي والخدمي:** وهو كل ما تستورده المشروعات الانتاجية لبيعه بعد تغيير حالته وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به او يوكل اليها من اعمال ويشمل ذلك مستلزمات الانتاج او التشغيل او اداء الخدمة بما في ذلك الخامات و المواد الاولية و السلع الوسيطة و غيرها من الاجزاء.

✓ **الاستيراد للاستخدام الخاص:** هو كل ما يستورد لغير الاتجار او الإنتاج من اصول رأسمالية وقطع غيار و مواد الدعاية و الإعلان و غيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد و ليس لشخصه وما يستورد للتاجر التمويلي يعد استخداما خاصا ما عدا سيارات الركوب.

✓ **الاستيراد للاستعمال الشخصي:**وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له ولعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها و كميتها من الاستعمال الشخص ي او العائلي وعلى نحو الا يحمل صفة الاتجار.

✓ **الاستيراد للحكومة:** هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والاشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق اغراضها.

المطلب الثاني : اجراءات عملية الاستيراد واهميته

اولا : اجراءات عملية الاستيراد

1- اتخاذ القرار: ويتم بناءا على توافر مجموعة من المعلومات التي تقرضها طبيعة المشروع(تجاري او صناعي)، وطبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها وفقا لقوانين

الدولة. فيكون بذلك الاستيراد اما من اجل عملية التصنيع والاستيراد من اجل اعادة التصدير او من اجل التوزيع والبيع في السوق المحلي، لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالات توقعه "التنبؤ به"، الذي بدوره يختلف باختلاف طبيعة المشروع. فمثال اذا كان المشروع صناعي يقوم بأعمال التصنيع فان الطلب يتم تقديره حسب الطرق التالية:

✓ دراسة السوق المحلي و حاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي او المستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق.

✓ طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع او معارضه.

✓ جداول الانتاج ومعدل دوران المخزون .

✓ من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشأة العامة او الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة و مواصفاتها.

2-دراسة أسواق التصدير: يتم في هذه المرحلة البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الاسواق الخارجية.

اهم هذه المصادر التي تقدم معلومات عن الموردين ما يلي:

✓ الملحقون التجاريون لسفارات بعض الدول.

✓ الكتالوجات (Catalogues) التي تصدرها الشركات العالمية.

✓ عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية.

وتجري دراسة مفصلة السواق الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم و الدفع ، ويطلب منهم احيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

3 -الاستراتيجية :تقوم الشركة بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين بوضع استراتيجية للاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين، الاول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية و حاجته لهذه السلع، والاخر امكانيات و موارد الشركة و مدى قدرتها على التفاوض و قبول شروط الموردين سواء الامكانيات المالية او التسويقية او أي عناصر أخرى.

يعتبر التفاوض مسألة هامة وضرورية في التجارة الخارجية، فالمستورد القوي القادر على التفاوض يكون لديه نقاط قوة و القدرة التي تمكنه من اكتساب الصفقة و تحويلها لصالحه، وقبل المباشرة بالاستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية او جمركية او سياسية او أي تحفظات اخرى.

4 - اعداد البرامج: تتم في هذه المرحلة ترجمة السياسات و الاهداف الى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه الاستراتيجيات، أي انها تقوم بتوزيع المعلومات و البيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين، يتضمن اسماء و عناوين الموردين ، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم... الخ. وبعد ذلك يجري ترتيبهم حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياستها.

5 - التفاوض والتعاقد: في هذه المرحلة تقوم الشركة بالاتصال و التفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من اجل تحديد شروط الدفع والتسليم و البيع واية شروط اخرى. و في حالة الاتفاق يجري

تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها و توقيعه ¹

6 - التراخيص : يتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص (اذن سابق) من الجهة الادارية المختصة بذلك. وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها وقد يستعمل ايضا لحماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها. وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد او شرط وقد تصدرها وفقا للأسس معينة، وقد تعتمد الدولة الى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الارباح الناتجة عن الاستيراد. ²

¹ محمد ابراهيم عبيدات وآخرون، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1989

ص 169-ص 194

² هشام محمود الأقداح، العالقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الاسكندرية، 2009، ص 416.

7 - التمويل والائتمان: تختلف شروط الدفع و التسليم والتمويل، حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد والمصدر وحسب النقد و سعر الصرف، واهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة (المقايضة) الدفع المقدم، الدفع الجل، الكمبيالات والاعتمادات المسندية التي تعتبر اهم الطرق الشائعة في التجارة الخارجية¹

8 -بوالص الشحن : يختلف نوع البوليصة باختلاف الجهة التي تصدرها ووسيلة النقل المستخدمة، وهي عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن او وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة، ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشاء واية وثائق اخرى مطلوبة الى البنك لغايات التحصيل.

9 -ميناء الوصول : عند وصول البضاعة المستوردة الى الميناء يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة وال تسلم البضائع الا ملن يحمل البوليصة الاصلية او من جيزت باسمه او بواسطة وكيل يقدمها الى وكلاء الشحن للحصول على اذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.

10 -التخليص : عندما يتسلم المستورد اذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية من اهمها أ- الفاتورة التجارية: وهي مستند محاسبي يبين قيمة البضاعة ونوعيتها وتكاليف نقلها

ب-شهادة المنشأ: وهي شهادة تصدرها الغرف التجارية وتتضمن تحديد البلد الذي صدرت فيه البضاعة.

ج- رخص الاستيراد: وهي الاذن والسماح باستيراد البضاعة، وهي الزامية لكافة البضائع المستوردة للسوق المحلي.

¹ 3جاسم محمد منصور التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الطبعة 1 ،عمان الاردن 2013 ص : 196-

د- شهادة المقاطعة : تطبيقا ملا نصت عليه قرارات المقاطعة العربية يجب تقديم شهادة المقاطعة تثبت فيها الشركة المصدرة عدم تعاملها مع اسرائيل.

ح- قائمة التعبئة: وهي قائمة الطرود المشحونة واوزانها واحجامها ومحتوياتها التفصيلية بالإضافة الى عدة وثائق اخرى ثبوتية(فاتورة النولون البحري، الشهادة الزراعية وشهادة مراجعة، بيان الحمولة، اذن التسليم...الخ).

11 -الحيازة : بعد استيفاء العمليات الجمركية و الرسوم يتم الافراج عن البضاعة و ذلك ليتمكن المستورد او وكيله من استلامها ونقلها للمستودعات و في بعض الحالات يتم السماح للمستورد بموجب قانون الجمارك وبعد موافقة السلطات بحجب البضاعة قبل اتمام العملية الجمركية لقاء ضمان نقدي او بنكي يقدمه للسلطات كتعهد بإتمام الاجراءات الجمركية خلال فترة لاحقة .

ثانيا: اهمية الاستيراد

للاستيراد اهمية كبيرة خاصة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية حيث يساهم الاستيراد الرأسمالي بشكل غير مباشر في نمو الدخل القومي و ذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة اعباء التنمية، اذ عن طريقه يتم توفير ما يلي :

✓ المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية.

✓ السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الانتاج وتنويعه.

للاستيراد كذلك اهمية في كونه طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصادرات، كما يتيح الفرصة للحصول ايضا على بعض السلع بتكلفة ارخص من انتاجها محليا، واثاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا او ال تنتج مطلقا نتيجة لعدة عوامل (كالمناخ، سوء مواقع الموارد الطبيعية...الخ).وبهذا سيتم حتما رفع مستويات المعيشة.

تعاني الكثير من الدول النامية من ضعف في تموينها من السلع الرأسمالية التي تحول دون تمكنها من استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها والطريق الوحيد للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية هو عملية الاستيراد، ومن هنا تجد ان الدول النامية مجبرة على التعرف

على ميزاتها النسبية التي تتوفر لها في انتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها الى الخارج لعدد قيمة ما تحصل عليه من واردات ¹

المطلب الثالث :علاقة سعر الصرف والاستيراد

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من ² الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفص الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفي على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى و ان توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد ³ الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية .

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفص تكلفة الواردات من المواد الخام ⁴.

¹ شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة ، عمان الأردن ،2012..ص 24.

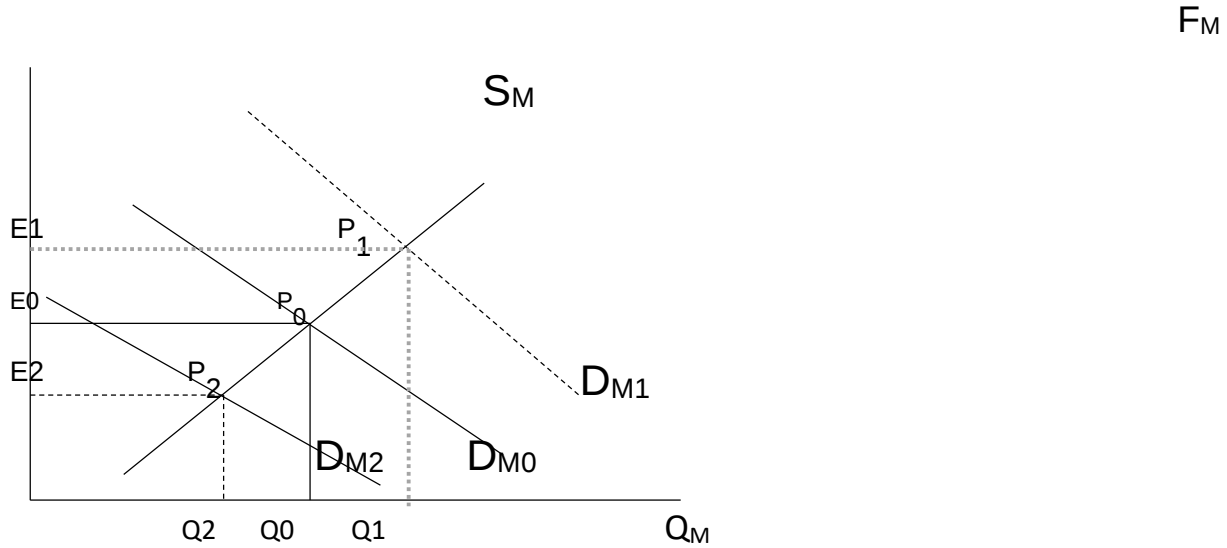
² مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي «مدخل السياسات»، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود ص 329.

³ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية" حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130..

⁴ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 148.

و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدريين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9) معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر : نشأة نبيل الوكيل .التوازن النقدي ومعدل الصرف .شركة ناسا للطباعة

مصر. 2006 ص 8

من خلال الشكل رقم 9. وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية .

حيث يوضح الشكل رقم ... أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة

الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 مما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 كما يلي

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي :

$$(كمية الواردات) * (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية^1)$$

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات ² التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها ³.

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل. مرجع سابق، ص9.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الاردن، 2007، ص163..

³ مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص329.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

خلاصة الفصل الثاني :

من اهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما هو ميزان المدفوعات وبالأخص الحساب الخاص بالميزان التجاري . والذي بدوره يضم صادرات الدولة و واردتها .

ولوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية نجد ان سعر الصرف من أهم المؤشرات المؤثرة عليها . اذ ان تقلبات سعر الصرف تضيف قدر كبير من المخاطر في تعاملات المصدرين في الاسواق الخارجية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين وهذا ما تطرقنا اليه من خلال هذا المبحث حيث وضعنا بيانيا كيف يؤثر تغير سعر الصرف على هذه المعاملات . ومن اجل الفهم الجيد لهذه المعاملات واسقاطها على الدينار الجزائري سوف نتطرق في الفصل الموالي -الفصل التطبيقي - الى توضيحات حسابية واقعية لمعاملات خاصة بالصادرات والواردات واعطاء امثلة حية تبرز كيف يؤثر سعر الصرف عليهم .

الفصل الثالث

دراسة حالة تأثير سعر الصرف على
الاستيراد والتصدير مقدم من طرف بنك
الفلاحة والتنمية الريفية فرع بودواو

تمهيد :

بعد دراستي للجانب النظري لموضوع سعر الصرف وتأثيره على الاستيراد والتصدير و مختلف التفاصيل النظرية الخاصة بإجراءات تسييره و بعد استعراضي للجوانب الخاصة به ، سأحاول خلال هذا الفصل التطبيقي توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها ، بدراسة حالة و نموذج تطبيقي لملف سعر الصرف تابع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و سأحاول أيضا من خلال دراسة هذه الحالة استقراء كافة الجوانب العملية لسعر الصرف ، و كذلك سلوك البنك في ممارسة عمليات التصدير والاستيراد البنكية و يشمل هذا الفصل مبحثين.

المبحث الأول : عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تطرقنا لموضوع " تأثير سعر الصرف على بعض العمليات التجارية " و ما لحق به من تفاصيل ، نقوم الآن بمعالجة البنك المسؤول عن هذه العمليات و ذلك في البنك المختار للتربص و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الجزائر، المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية، و ذلك من خلال مهمته المالية في تدعيم و تطوير المشاريع الاقتصادية لقطاع المؤسسات المتوسطة، و في هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة عامة عنه .

المطلب الأول : لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، و هو مؤسسة وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي ، و هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال قدره مليارين و مائتين و عشرون مليون دينار جزائري 2.200.000.000 دج موزع علي 2200 سهم و قيمته أحادية 1.000.000 و ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، عدل و أكمل بقانون 88/01 الذي حدد نهائيا القانون الأساسي للبنك بتاريخ 12/01/1989 ، و له شخصية قانونية و استقلالية مالية و يعد تاجر بكل تصرفاته و علاقاته مع الغير و قد يتضح أن :

- القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض و البنك .

- الترتيبات القانونية التنظيمية السارية المفعول فيما يتعلق بأهدافها وسائلها أعمالها و هيكلها، كما أن المادة 03 من المرسوم تنص على المقر الاجتماعي للبنك الذي كان مقره في الولاية البلدية ثم تغييره بعد إنشاءه إلى الجزائر العاصمة 17 ج العقيد عميروش صندوق بريد 44 الجزائر العاصمة ، و له عدة فروع عبر التراب الوطني .

- و قد مر البنك بعدة مراحل هي:

1990 - 1982 :

الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

خلال السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية ، كما اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية ، هذا الاختصاص كان منصوح في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص في احدي القطاعات الحيوية العامة

1991-1999:

بموجب صدور قانون 90/10 الذي أتي بإنهاء فترة تخصص البنوك وسع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أفاقه إلي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي ، هذه المرحلة كانت بداية بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي سنة 1991 ، تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية .

و في سنة 1992 :

وضع برمجيات (LOGICIEL،CYBU) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية المختلفة .

- و في سنة 1993 :

تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية .

- و في سنة 1994 :

تشغيل بطاقة السحب و التسديد.

- و في سنة 1996:

إدخال عملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT , فحص و إجراء العمليات البنكية عن بعد .

- و في سنة 1998 :

تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

- من سنة 2000 إلى 2002 :

تميزت هذه المرحلة بضرورة تدخل البنوك الحكومية في إنعاش الاستثمارات المنتجة و الرفع من مستواها إلي ما هو موجود في السوق العالمي في ميدان التدخل في تمويل الاقتصاد قامت بنك الفلاحة و التنمية الريفية برفع من حجم القروض للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص و أيضا الرفع من المساعدات للقطاع الفلاحي أما - المرحلة الحالية :

قد جمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية نشاطه و مستوى مردوده لیسایر قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد ، كرفعه من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية ، بصدد مساندة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة ، و من اجل الاستجابة لمتطلبات زبائنه.

المطلب الثاني : تقديم فرع _بودواو _ وهيكله التنظيمي

الفرع الاول : التعريف بفرع بودواو

تأسست وكالة بودواو في ماي 1985 ، و تحمل رقم "637" برأسمال يقدر بـ 33.000.000.000 دج ، و هي تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بالجزائر ، ثم تحولت إلى بومرداس ، لقد تحول تنظيمها الداخلي في جانفي سنة 2005 ، و اصبحت تسميتها بنك الفلاحة و التنمية الريفية (Banque Assise).

الفرع الثاني : هيكله التنظيمي

المدير : تتمثل مهامه في :

متابعة التزامات البنك .

توضيح جدول أعمال نشاط الوكالة .

إعداد ميزانية النشاط و متابعة تنفيذها .

اتخاذ القرارات المختلفة لمنح الاعتماد .

• السكرتارية :

استقبال الزبائن .

توزيع الرسائل و البريد على مختلف المصالح .

مراسلة المديرية و الزبائن .

• نائب المدير :

ينوب المدير في جل أعماله ، و هو المسؤول الثاني على الوكالة .

• رئيس مصلحة القرض :

يقوم بمعالجة و دراسات الملفات و تقديم القروض و هو المسؤول عن الخلفية للبنك مع الاحتفاظ بالضمانات اللازمة ثم متابعة شروط تحقيقها.

• المكلف بالدراسات لقروض طويلة و متوسطة الأجل :

يدرس كيفية منح القروض طويلة متوسطة الأجل .

• المكلف بالدراسات لقروض قصيرة الأجل :

يقوم بدراسة الملفات الخاصة بالقروض القصيرة الأجل و كيفية تقديمها .

• المكلف بالعلاقات القانونية و المنازعات :

يقوم بفتح الحسابات للزبائن و يقوم بحل النزاعات التي تنشئ بين الزبائن و الضرائب والجمارك .

• عامل رئيسي :

يقوم بمساعدة المكلف بالدراسات للقروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.

الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

* المكلف بالإحصاء : يقوم بإحصاء النشاط اليومي و الأسبوعي و الشهر .

* المكلف بالتجارة الخارجية :

تكلف هذه المصلحة بتسيير العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية أي الاسترداد والتصدير، و هي ملزمة على التنفيذ الدقيق لقوانين التجارة الخارجية و كذا رقابة الصرف.

• رئيس مصلحة الإدارة :

تتمثل وظيفة هذه المصلحة في إدارة الوسائل البشرية و المادية للوكالة و حماية الأملاك والمعدات و الأشخاص الذين خصصوا أموالهم لدى الوكالة ، إضافة إلى المراقبة للحسابات و تعديلها و الإعداد و الإرسال ، و كذا منح العطل ، و هو مسؤول عن واجهة البنك .

• شباك الدينار :

يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الوطنية و التخليص الزبائن .

• شباك العملة الصعبة :

يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الصعبة و كذا إيداعات الزبائن بالعملة الصعبة إضافة إلى التبادل بالعملات المختلفة .

• الصندوق :

تعد مصلحة الصندوق الفرع الأساسي لذا تتم به كل عمليات الدفع ، و هي تهتم باستقبال إيداعات الزبائن سواء أو بالدفع أو بالسحب أو التسليم و على هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة

• المكلف بالمحاسبة اليومية :

يقوم بجمع كل الملفات اليومية و مراقبتها و تعديلها .

• المكلف بالمحفظه :

يكن في معالجة السندات و الصكوك المقدمة من طرف الزبائن و ذلك بهدف قبضها أو تقديمها للحسم و كذلك يقوم بالمقايضة .

• المكلف بالتحويل :

يقوم بتحويل الأجور و كذلك العملة الصعبة و التبادل في العملات .

• المكلف بالإحصاء :

يقوم بإحصاء النشاط اليومي و الأسبوعي و الشهري .

المطلب الثالث : مهام واهداف بنك الفاتحة والتنمية الريفية

الفرع الاول : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بنك الفلاحة و التنمية الريفية نذكر :

تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق .

التوسع و نشر الشبكة و الاقتراب من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية و الأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني و الخارجي .

تحسين أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية .

تقديم الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات .

تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد .

الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي :

- يقوم بكل الأنشطة الممهدة للزراعة و الصناعة الزراعية .
- يمول المشاريع الزراعية المختلفة .
- يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية .
- تنفيذ سياسة الائتمان القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي .

- تمويل عمليات التجارة الخارجية .
- تسديد و استلام المدفوعات ، غما عن طريق الشبكات أو التحويلات ، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك .
- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأذونات ، المداخل السنوية و الأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية و بصفة عامة كل التزام ذو مدة محدودة قابل للتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية ، زراعية ، تجارية .
- يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص (مادي أو معنوي) .
- يساهم في جمع الادخار الوطني .
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي .

**المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات
لمؤسسة البدر فرع بودواو**

ان عملية تحويل سعر الصرف عند التصدير والاستيراد تمر بعدة مراحل وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى شرح بعض العمليات التي قاموا بها متعاملو بنك بودواو.

المطلب الاول : عمليات التصدير

في هذه الحالة لدينا عاملين قاما بعملية التصدير حيث ان العميل الاول (A) قام بتصدير التمور (دقلة نور بعدة انواع) بداية سنة 2020 .

بينما العميل الثاني(B) قام بتصدير الطاولات والكراسي .وقادوس (انابيب بلاستيكية)

و حاضنة مستطيلة بداية 2021 .

سنقوم بإبراز تغير سعر الصرف خلال هاتين السنتين بالاستناد على العمليات التي قاما بها هذين العاملين :

أولا : الفاتورة

1- فاتورة العميل A

Réf	Désignation	Nbre de colis	Type D'emballage	Poids total net kg	Prix en Euro / kg	Prix total en Euro
01	Datte Deglet Nour Branchette CH	72	12*1kg	864	4.00	3 456.00
02	Datte Deglet Nour Régime CH	42	12*500gr	252	4.20	1 058.40
03	Datte Deglet Nour Régime CH	672	1*5kg	3360	4.20	14 112.00
04	Datte Deglet Nour Régime CH	150	6*1kg	630	4.20	2 646.00
05	Datte Deglet Nour Régime CH	880	1*3kg	2640	4.20	11 088.00
06	Datte Deglet Nour Régime R	88	1*3kg	264	4.20	1 108.80
TOTAL		1859		8010		33 469.20
FRET						2 408.80
Total Général						35 878.00

هذا العميل قام بتصدير التمور كما هو موضح في الجدول علما ان سعر صرف العملية كان كالتالي

$$1 \text{ يورو} = 132.8864 \text{ دج}$$

وقد حصل في نهاية العملية على مبلغ 35 878.00 يورو

$$1 \text{ EURO} \longrightarrow 132.8864$$

$$35 \ 878.00 \text{ EURO} \longrightarrow x \text{ DZ}$$

$$x = 35 \ 878.00 * 132.8864$$

$$x = 4 \ 767 \ 698.26 \text{ DZ}$$

الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

وبتحويله الى الدينار الجزائري بالعملة الثلاثية يكون قد تحصل على المبلغ المقدر ب :

''' أربعة مليون وسبعة مائة وسبعة وستون ألف وستة مائة وثمانية وتسعون دينار جزائري وستة وعشرون سنتيم '''.

2 - فاتورة العميل B :

N°	Référence	désignation	poids	quantité	P/U HT	montant
1	TRM 01	Trémie 20 kgs rouge		1800	4.30	7740.00
2	ELV 01	Eleveuse Rectangle		20	14.00	280.00
3	TCS 01	Tables Et chaises Scolaire		3	68.00	204.00
TOTAL USINE EURO						8224.00
Douane/ Manut .Export Euro						500.00
TOTAL FOB EURO						8724.00
FERT EURO						1600.00
TOTAL CFR HT EURO						10324.00€

في هذه المعاملة كان سعر الصرف

1 يورو = 157.5158 دينار جزائري

وتحصل في نهاية هذه المعاملة على مبلغ 10 324.00 يورو

1 EURO → 157.5158 DZ

10 324.00 EURO → x dz

$$x = 10\,324 \times 157.5158$$

$$x = 1\,626\,193.12 \text{ DZ}$$

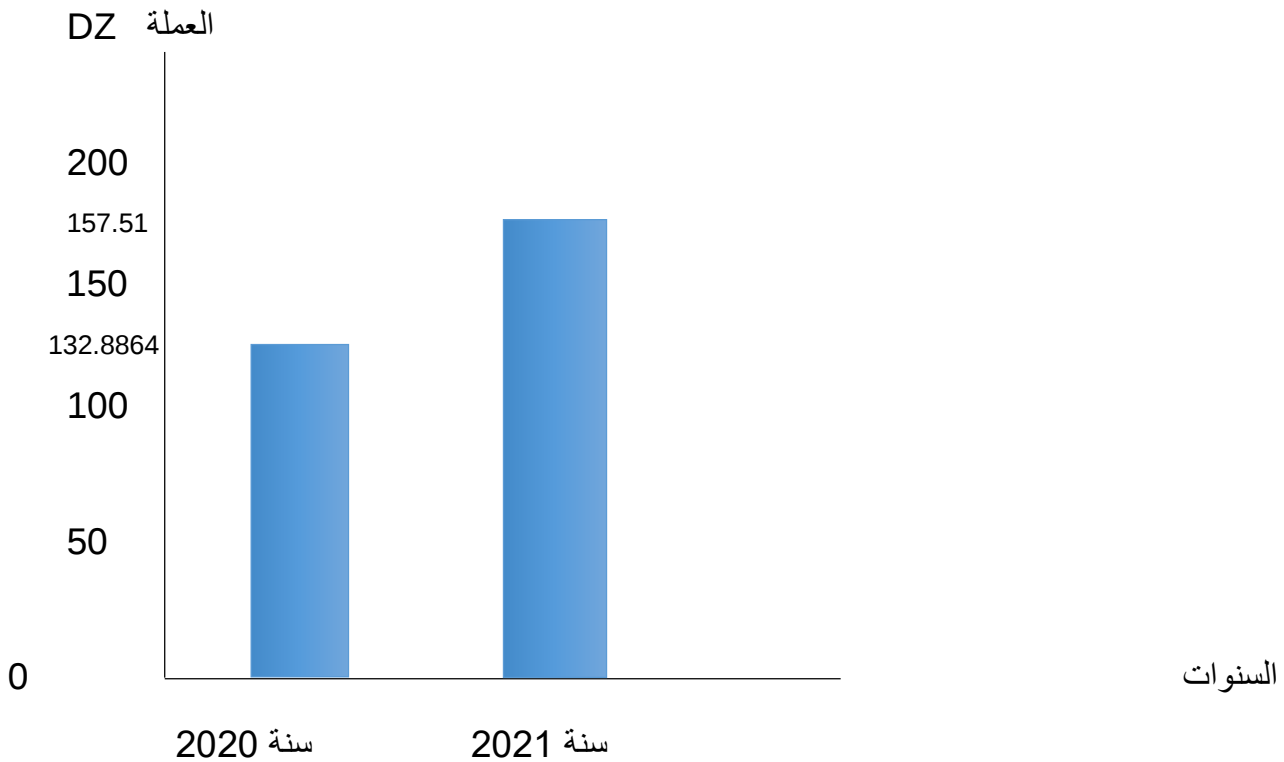
الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

وبتحويله للدينار الجزائري يكون قد تحصل على

''' مليون و ستة مائة وستة وعشرون ألف ومائة وثلاثة وتسعون دينار جزائري واثنى عشر سنتيم '''

ثانيا : التمثيل البياني

الشكل رقم (10) : تغير سعر الصرف اثناء عمليات التصدير



المصدر : من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الشكل رقم -10- ان سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو

خلال هاتين السنتين شهد تغير ملحوظ حيث :

بداية 2020 قدر ب 1 يورو ← 132.8864 دج

وبداية 2021 قدر ب 1 يورو ← 157.5158 دج

الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

تمثل هذا التغير في ارتفاع محسوس قدر ب 24.62 دج و هذا راجع الى انخفاض قيمة الدينار الذي كان سببه تقلص ايرادات البلاد من النقد الاجنبي جراء الازمة النفطية المستمرة منذ 2014.

المطلب الثاني : عمليات الاستيراد

في هذا المطلب لدينا عميل قام بعمليتي تحويل للعملة خلال سنتين متتاليتين اول عملية تمت سنة 2020 و الثانية سنة 2021.

و سنحاول من خلال المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة محل التطبيق ان نوضح كيف تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال هاتين السنتين.

اولا : معطيات سنة 2020

MONTANT TRANSFERT EN DEVICES	60 100.00 USD
AU COURS DE	128.5898 DZD
TVA COLLECTEE	570.00 DZD
TRANSFERT EN DEVICES AVEC CHANGE	7 728 246.98 DZD
COMMISSION DE CHANGE	7 728.25 DZD
FRAIS SWIFT	3 000.00 DZD
A PORTER AU DEBIT DU CLIENT	7 739 545 .23 DZD

في هذه المعاملة كان سعر صرف الوحدة

1 دولار ← 128.5898 دج

وبالتالي بتصرف مبلغ 60 100.00 دولار اصبح يملك بالدينار الجزائري 7 739 545.23 دج

الفصل الثالث: دراسة حالة تأثير سعر الصرف على الاستيراد والتصدير

سبعة مليون وسبعة مائة وتسعة وثلاثون ألف وخمسة مائة وخمسة وأربعون دينار جزائري و ثلاثة وعشرون سنتيم ."

ثانيا : معطيات سنة 2021

MONTANT TRANSFERT EN DEVICES	60 100.00 USD
AU COURS DE	138.8852 DZD
TVA COLLECTEE	570.00 DZD
TRANSFERT EN DEVICES AVEC CHANGE	8 347 000.52 DZD
COMMISSION DE CHANGE	8 347.00 DZD
FRAIS SWIFT	3 000.00 DZD
A PORTER AU DEBIT DU CLIENT	8 358 917 .52 DZD

في هذه المعاملة كان سعر صرف الوحدة

1 دولار ← 138.8852 دج

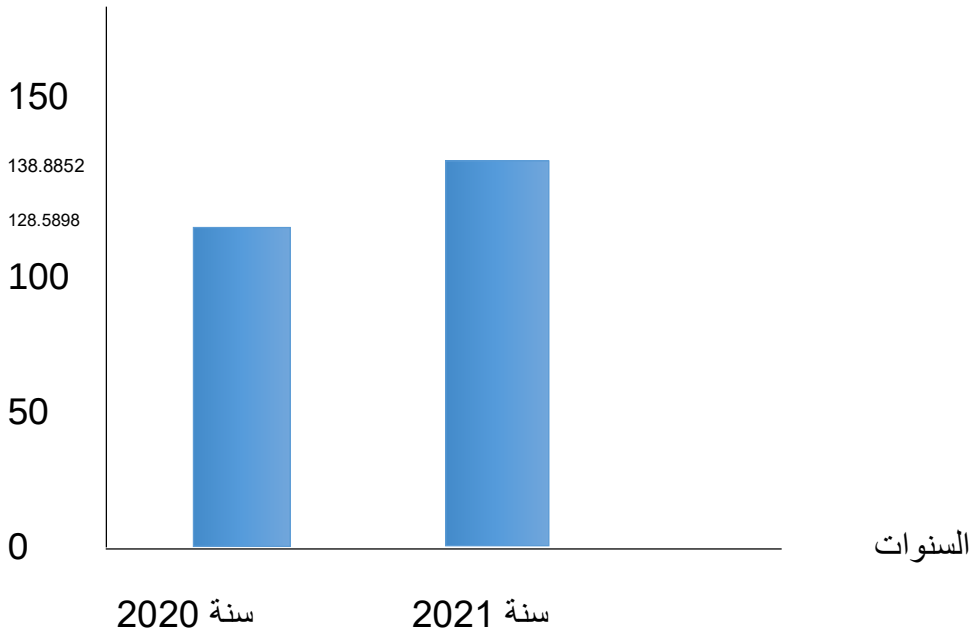
وبالتالي بتصرف مبلغ 60 100.00 دولار اصبح يملك بالدينار الجزائري 8 358 917.52 دج

ثمانية مليون وثلاثة مائة وثمانية وخمسون ألف وتسعة مائة وسبعة عشر دينار جزائري واثنان وخمسون سنتيم ."

ثالثا : التمثيل البياني

العملة DZ

العملة DZD



الشكل رقم (11) : اعمدة بيانية لتغير سعر صرف الواردات خلال سنتي 2020 و2021

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل رقم -11- نستنتج ان سعر صرف الواردات تغير . وتمثل هذا التغير في ارتفاع محسوس قدر ب 10.2954 دج والذي يترجم على ان قيمة الدينار الجزائري انخفضت وهذا الانخفاض على الاغلب راجع دائما الى تقلص ايرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الازمة النفطية المستمرة والاقتصاد الجزائري لا يخفى علينا انه يعاني تبعية مفرطة من لعائدات المحروقات .

خلاصة الفصل :

تطرقنا ف هذا الفصل التطبيقي الى التعرف بالمؤسسة محل التطبيق في المبحث الاول ثم في المبحث الثاني قمنا بالاستعانة بمعطيات وجداول تحصلنا عليها من المؤسسة بدراسة موضوع بحثنا

ومن خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا وجود علاقة تكامل حيث انا سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو دائم الارتفاع هذا نتيجة انخفاض قيمة العملة الجزائرية ، ونوهنا انا هذا الانخفاض مرتبط بأزمات انخفاض سعر البترول اي الازمة النفطية عموما .

خاتمة

خاتمة :

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهم هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية ، لذي يعبر عن مدى تطوره وأدائه رصيد الميزان التجاري، هذا الأخير الذي يمثل الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي ي يعتبر أهم رصيد في ميزان المدفوعات لكل بلد .

وفي هذا الإطار ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والميزان التجاري حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية كيف يؤثر سعر الصرف على بعض العمليات التجارية ، حيث حاولنا في الثالث فصول التي أوردناها في بحثنا مناقشة هذا الموضوع بدقة .

وباستعمال بعض الادوات والمعطيات في الدراسة توصلنا لمجموعة النتائج والتوصيات التالية :

النتائج :

_ تتمحور أهمية سعر الصرف بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي لان سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بعملة اخرى في وقت محدد.

_شهد الاقتصاد الجزائري تنوع في انظمة الصرف خلال مراحل زمنية مختلفة .

_تبين ان تقلبات سعر الصرف تمثل نسبة كبيرة من التغيرات في قيمة الصادرات والواردات مما يؤثر على الميزان التجاري.

_للنفط أثر كبير على تغيرات أسعار الصرف .

التوصيات :

- _تفعيل نظام صرف اكثر ملائمة للاقتصاد الجزائري بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد .
- _تقليل الاستيراد الغير ضروري من خلال اتباع سياسات جمركية ايجابية .
- _تمويل المشاريع الانتاجية القدرة على النهوض بالقطاعات الانتاجية للبلد مما يحقق زيادة في قيمة الصادرات .
- _تشجيع القطاع الصناعي والزراعي وخلق الفرص ودعم المشاريع الصغيرة .

قائمة المراجع

قائمة الكتب :

- 1_ افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1988 .
- 2_ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الاردن، 2007 .
- 3_ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997 .
- 4_ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008.
- 5_ إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزانا، دون بلد نشر ، 2001.
- 6_ توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2010.
- 7_ جمال الدين لعويسات، العالقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
- 8_ جاسم محمد منصور ، التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة 1 ، عمان الاردن 2013 .
- 9_ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 10_ عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، . 1980 .
- 11_ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013.

- 12_ عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)،(دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2011 .
- 13_عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012.
- 14_غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1996 .
- 15_سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات ، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 4 ، 2011 .
- 16_شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن،2012.
- 17_شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة ، عمان الأردن 2012.،
- 18_الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر الطبعة الثالثة 2003 .
- 19_مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب،مصر،1997.
- 20_مصطفى محمود فؤاد، ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993 .
- 21_محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000.
- 22_مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 23_محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

- 24_ مروان عطون ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- 25_ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف.
- 26_ محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية الدار الجامعية، مصر، 1999.
- 27_ محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006 .
- 28_ محمد ابراهيم عبيدات وآخرون، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 1989 .
- 29_ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان 2010 .
- 30_ ماهر كنج شكري ومروان عطون، المالية الدولية «العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004.
- 31_ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي «مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود .
- 32_ هوشيار معروف، ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.
- 33_ هشام محمود الأقداح، العالقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الاسكندرية، 2009.
- 34_ كامل بكري " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 .
- 35_ أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، ط02 ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

36_نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة،مصر،2006.

ب-قائمة المذكرات :

1_إبراهيم بالقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات - نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008.-2009

2_بربي محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث الانظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2011 .

3_بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية" حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.-2002

4_جبوري محمد، تأثير انظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بابل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية جامعة تلمسان،الجزائر،2012-2013.

5_زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي " العالقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر،.2004

6_سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن . 2002.

7_ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009.

8_ شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و علوم المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 .

9_ فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، . 2002 .

10_ عرفات تقي الحسيني " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر , عمان , الأردن 2002 .

11_ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3 2010_2011 .

ج- قائمة المجالات :

1_ آية يحي سمير، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011 .

2_ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009_2010.

3_ بربي محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث الانظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2011 .

د - قائمة الملتقيات :

1_ بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 2003 .

2_ رضوان عبد الحميد، سياسات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009 .

3_ علي توفيق الصادق و آخرون، نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر ، 2003 .

4_ علي توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19 و 20 ديسمبر 2009 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47 ، جانفي 2010 ، بيروت لبنان.

5_ محمد راتول، تحولات الدينار واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف ، الجزائر ،.2004

6_ نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى و دول مجلس التعاون الخليجي مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 07، المجلد العشرون، ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، يوتوب 2004.

هـ - قائمة المواقع الكترونية :

1 _ موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، استراتيجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع :

<http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf>

- 1 _Larbi DOHNI, Carol HAINAUT, Les taux de changes , éd. De boek , Bruxelles,2004.
- 2 _Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008.
- 3 _ S .A mi. la Finance international – OPU – Alger – 1980 .
- 4 _ Jean Marc Siroen ,Finances Internationals ,Armand colin éditeur,Paris,1993
- 5 _ ..Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book Centre 1995, P139.
- 6_ ching-chong lai, Wen-ya Chang , Do self-fulfilling Expectations of Curreney Devaluation Improve the Balance of Payments . Journal of Economic studies , vol 19 Iss : 4 ,1992 p 320